

الاستثمارات العربية البينية المباشرة: حجمها ، مصدرها وتوزيعها

أحمد عبدالرحمن أحمد

أستاذ مشارك - قسم إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود
الرياض - المملكة العربية السعودية
(قدم للنشر في ٦/٢/١٤١٦هـ، وقبل للنشر في ٢٩/٨/١٤١٦هـ)

ملخص البحث . بما أن الاستثمارات العربية البينية المباشرة لم تلق الاهتمام الكافي بين الدارسين فقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة محددة تختص بحجم هذه الاستثمارات ومصدرها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي وإلى الكشف عن أي نسق في ذلك مع مناقشة مبدئية لأسباب ذلك النسق، وجدت الدراسة أن حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة صغير نسبياً مقارنة مع التدفقات ذات الصلة الأخرى لكنه حجم ثابت نوعاً ما . وفيما يختص بمصدر تلك الاستثمارات وجدت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت هي المصدر الأول والأساسي كما هو متوقع وعلى رأسها السعودية والكويت تليها دول الشام على غير المتوقع . أما توزيع الاستثمارات الجغرافي فقد طغت عليه دول وادي النيل خاصة مصر تليها دول مجلس التعاون الخليجي . وفيما يختص بالتوزيع القطاعي فقد وجدت الدراسة أن الصناعة هي أكثر المجالات التي يميل إليها المستثمرون العرب ومن خلفها الاستثمارات المصرفية بينما تراجعت الزراعة بعد أن كانت تجتهد اهتماماً طائغياً في البداية .

وبالرغم من إن هدف الدراسة الأساسي هو استكشاف الوضع بدون التعمق في مسبباته إلا أنها أشارت إلى دراسات سابقة أكدت على أهمية حجم سوق البلد المضيف واستقراره وسياساته الاقتصادية في اجتذاب المستثمرين من الخارج وبالتالي يقع العبء الأكبر على البلد المضيف في القيام بتغيير سياساته لاجتذاب الاستثمار العربي والأجنبي بدلاً من لوم الدول المصدرة ومستثمريها علماً بأن لدى المستثمرين العرب الفائض الرأسمالي ، ولا يوجد عائق ثقافي يجعلهم يحجمون ، فقط السياسات

الاستثمارية هي التي قد تثنيتهم، كذلك خلصت الدراسة إلى أن المستثمرين العرب يميلون إلى الاستثمار في القطاعات الحقيقية كالصناعة والزراعة أكثر من القطاعات الخدمية والمالية علماً بأن الأولى أكثر مجازفة وتتطلب التزاماً أطول أجلاً في أصول ثابتة فهم إذن ليسوا «بالجبن» الذي يعتقده البعض أحياناً. كل المطلوب إذن هو خلق البيئة الملائمة.

المقدمة

تدفع السلع والرساميل بين الدول من أهم مظاهر التكامل الاقتصادي بينهما، وزيادة ذلك التدفق فيما بين الدول العربية كان دائماً من أهم أهداف السياسات العربية المشتركة. وفيما يختص بزيادة تدفق السلع والتبادل التجاري بين الدول العربية هنالك السوق العربية المشتركة والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وصندوق النقد العربي ومؤسسات ضمان الصادرات... كلها تعمل في هذا الاتجاه. أما تدفق الرساميل التنموية فقد تم الكثير في مجاله من خلال صناديق التنمية القومية والقطرية وبالمثل هناك دراسات عدة عنها وقد قدرت دراسة حديثة إن حجم المساعدات التنموية من الدول العربية البترولية إلى الدول العربية الأخرى بلغ ٤٨ بليون دولار أمريكي في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٩ [١، ص ٢٨]. غير إن الاستثمارات البينية المباشرة بين الدول العربية لم تحظ بالقدر الكافي من اهتمام الدراسين وذلك أمر مفهوم لصغر حجمها النسبي مقارنة مع تدفق الرساميل التنموية الرسمية ولأنها عادة لا يحتفى بها في الإعلام كما يحتفى بتدفق الرساميل التنموية ولأن المعلومات عنها ليست متوافرة مثل توافر المعلومات عن تدفق السلع ورأس المال التنموي. غير إنه في السنوات الأخيرة بدأت تتوافر عنها بعض البيانات مما يمكننا من النظر فيها وربما إصدار أحكام حولها.

تهدف هذه الدراسة إذن إلى سد بعض الفجوات في هذا المجال والقيام بمحاولة استكشافية وصفية عن الاستثمارات العربية البينية المباشرة^(١) والإجابة عن الأسئلة المحددة التالية:

(١) محددات البحث: تقتصر هذه الدراسة على وصف الوضع الراهن بدون التعمق في مسبباته مع أهمية ذلك إلا أن قلة الدراسات في هذا المجال تبرر هذا المنهج الاستكشافي والذي يمكن أن يقود إلى فرضيات قابلة لأن تختبر لاحقاً، وهنا نذكر أن هناك دراسة تحليلية قيد النشر =

- ١- ما حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة؟ وكيف يقارن هذا الحجم بالتدفقات العالمية والعربية ذات الصلة؟
- ٢- ما أهم الدول العربية مصدر تلك التدفقات؟
- ٣- كيف كان التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك الاستثمارات؟ وهل هنالك أي نسق ملحوظ فيها وما مسببات ذلك النسق؟
- ٤- ما مدلولات النسق الحالي والتوقعات المستقبلية؟

حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة

تعد دراسة برنامج الأمم المتحدة الإثمائي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من أوائل الدراسات عن الاستثمارات العربية البينية المباشرة وقد قدرت تلك الدراسة حجم الاستثمارات في أكبر سبع دول عربية متلقية للاستثمارات العربية البينية المباشرة بـ ٤٦٣٣ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧م [٢، ص ١٥]، وطبقاً لتقديرنا المبني على التدفقات السنوية في السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٧ والمأخوذة من التقارير السنوية لمناخ الاستثمار التي تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار [٣]، تلقت تلك الدول السبع مشتركة ما يعادل ثلثي ما تلقتة كل الدول العربية في تلك الفترة. وعلى افتراض إن الرصيد في تلك الدول يمثل ثلثي الاستثمارات يمكننا القول إذن إن رصيد الاستثمارات العربية البينية المباشرة في كل الدول العربية كان ٦٩٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً في عام ١٩٨٧م.

يعكس ذلك الرقم أساساً التدفقات الاستثمارية المباشرة التي تجمعت في فترة تراكم الفوائض البترولية أي الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤م. أما الفترة بعد ذلك ففيها بدأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برصد التدفقات السنوية وذلك من واقع السجلات الرسمية في الدول المضيفة للاستثمار والتي توضح الاستثمارات التي تم الترخيص لها.

= للمؤلف عن مسببات التوزيع الحالي للاستثمارات العربية البينية المباشرة. كذلك يقتصر البحث على الفترة الزمنية من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٣م مع التركيز على الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنتظمة، دون تناول الاستثمارات غير المباشرة. غير المنتظمة. ودون المقارنة بينها وبين الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية.

وفي الجدول رقم (١) أدناه نجد التدفق السنوي للاستثمارات العربية البينية من عام ١٩٨٥ م وحتى آخر رقم متاح في العام ١٩٩٣ م .

جدول رقم (١). تدفق الاستثمارات العربية البينية (ملايين الدولارات).

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	الإجمالي للفترة (*)
حجم التدفق الإجمالي	٣٢٦,٧	٣٦١,٢	٢٢٧,٤	٢٣٢,٥	٨٢٥٨,٥	٦٤٠٠,٦	٨٩٢٢,٨	١٤٨٣,١	٣٠٨,٧	٣٥٢١,٧

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية . (التقارير السنوية المختلفة) الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار [٣] .
(*) حُسب الإجمالي بواسطة الكاتب .

وعلى افتراض الرصيد المذكور في الدراسة الأولى وتقديرنا لرصيد الاستثمارات الإجمالية في عام ١٩٨٧ م وبإضافة التدفقات السنوية في الفترة من ١٩٨٧ م حتى ١٩٩٣ م ، يكون تقديرنا لرصيد الاستثمارات العربية البينية المباشرة في نهاية عام ١٩٩٣ هو ٩٧٨٣ مليون دولار أمريكي . وهنا ينبغي أن نذكر أن تقديرنا يميل إلى التفاؤل أكثر منه إلى المحافظة وذلك لأن تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تمثل تراخيص للاستثمار في مشروع محدد بتلك القيمة وليست بالضرورة تدفقات فعلية في نفس السنة بل التزامات برأسمال قد يورد كله أو جزء منه فقط في العام نفسه أو في سنوات لاحقة . يعزز هذا الرأي إحصاءات صندوق النقد الدولي لإجمالي الاستثمارات المباشرة كما في موازين المدفوعات [٤] ، ومنه نجد أن تقدير المؤسسة العربية للاستثمارات الوافدة لبلد ما في سنة معينة قد يفوق تقدير صندوق النقد الدولي للاستثمارات الإجمالية المباشرة الوافدة للبلد نفسه في العام نفسه وخير مثال لذلك السودان في السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٧ . ربما دخلت الاستثمارات جزئياً في شكل سلعي كواردات بدلاً من رساميل ، ولذا لم تظهر في تقديرات صندوق النقد للاستثمارات المباشرة . علاوة على ذلك لا تشمل تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الاستثمارات الملغاة *disinvestments*. ويبقى تقديرنا هذا بالرغم من ظهور تقديرات أعلى حديثاً^(٢).

وبافتراض أن التقدير الأولي لرصيد الاستثمارات البينية حتى نهاية ١٩٨٦ (٦٩٥٠ مليون دولار) يمثل مبالغ تراكمت أساساً في فترة الفوائض البترولية، يصبح متوسط التدفق السنوي حتى عام ١٩٨٦ ما يعادل ٤٩٦ مليون دولار سنوياً (وهي حاصل قسمة الرصيد على ١٤ سنة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٦) بينما حسبنا المتوسط للفترة اللاحقة، بـ ٤٠٤,٨ مليون دولار في ١٩٨٧-١٩٩٣ أي بانخفاض بحوالي الخمس وهو انخفاض مفهوم بسبب انخفاض العوائد البترولية. في حقيقة الأمر إننا إذا استبعدنا عام ١٩٩١ وهي سنة ظروف استثنائية في رأينا^(٣)، نجد أن المتوسط السنوي قد انخفض بأكثر من ذلك إلى ٣١٨,٥ مليون دولار أمريكي في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٣ م.

وانخفاض التدفقات بسبب انخفاض العوائد البترولية في المنطقة أمر متوقع لكن من الجهة الأخرى، ولأن ذلك أيضاً يقلل من المعونات التنموية، يزيد التطلع للاستثمارات الخاصة المباشرة لتملأ ذلك الفراغ خاصة إن البنى الهيكلية في الدول المتلقية، يفترض أن تكون قد تحسنت وأصبحت أكثر جذباً للاستثمار بعد مرور كل تلك السنين بخططها التنموية، ومع كل مبالغ العون التنموي المقدمة خاصة بعد الاتجاهات التحريرية في اقتصاديات العديد من الدول العربية التي رصدها صندوق النقد الدولي [٥، ص ١٦]. ولكن يبدو إن ماتم لم يكن كافياً ولربما كانت الصورة أسوأ بدون ماتم في مجال البنى الهيكلية والسياسات الاقتصادية، ولكان حجم التدفق في الفترة اللاحقة أقل مما رصدها.

حاولنا أن نستشف أو نستنبط اتجاهات معينة للتدفقات البينية المباشرة في الفترة

(٢) تظهر من حين لآخر تقديرات في الصحف عن الاستثمارات العربية إلا أنه ليس من الميسور دائماً التأكد من دقتها أو معرفة كيفية التوصل إليها مثل تقدير يضع الاستثمارات العربية في الخارج بـ ٨٠٠ بليون دولار عام ١٩٩١ أو تقدير آخر للاستثمارات العربية البينية في عام ١٩٩٣ يفوق تقديرنا قليلاً (الشرق الأوسط ٦/٤/١٩٩٣ و ٧/٢/١٩٩٥) وبالرغم مما قلناه عن تقديرات المؤسسة تبقى تلك التقديرات مؤشرات ذات دلالة على جاذبية البلد وقرارات المستثمرين يمكن أن نستقرىء منها كما فعلنا هنا.

(٣) سجلت سنة ١٩٩١ تدفقاً استثنائياً في حجمه يفوق الضعف لأي سنة سابقة أو لاحقة وهي سنة حرب الخليج الثانية ولذا لا يعتد بها كثيراً في الحكم على التدفق السنوي.

١٩٨٥-١٩٩٣ تصاعديّة كانت أم تنازليّة، وذلك بالطرق الإحصائية المعروفة لكننا لم نلاحظ وجوداً لأي اتجاه حتى مع استبعاد عام ١٩٩١ م. حقيقة يمكننا القول إن حجم التدفق السنوي للاستثمارات الكلية يميل إلى الثبات بمتوسط قدره ٣٢٥ مليون دولار سنوياً في الفترة. أما إذا أخذنا حرب الخليج الثانية كفاصل فإننا نلاحظ ارتفاع متوسط الاستثمارات السنوي في فترة ما بعد الحرب عنه قبلها (٥, ٥٧١ مليون مقابل ٢, ٣٠١ مليون) ويظل ذلك حقيقة حتى مع استبعاد عام ١٩٩١. ربما نبهت الحرب المستثمرين العرب إلى أهمية الاستثمار في الدول العربية أو في بعضها على الأقل، غير أنه ما من شك أن نتيجة الحرب طمأنت الكثيرين وعادت بعض الرساميل إلى المنطقة. وحتماً هنالك أسباب أخرى لذلك كتتحسن المناخ والسياسات... الخ.

أما إذا قارنا حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة بالاستثمارات العربية خارج الدول العربية والتي قدرنا إجمالي تدفقها التراكم في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠ بناء على تقديرات صندوق النقد العربي بـ ٣٢٥ مليار دولار [٦، ص ٧]، فإن حجم الأخيرة يقزم الأولى ويجعلها تعادل أقل من ٣٪ من الاستثمارات خارج الدول العربية. لكن المقارنة تبقى غير عادلة لأن الاستثمارات العربية في الخارج هي أساساً استثمارات غير مباشرة تشمل استثمارات الحكومات والمؤسسات والأفراد مع ملاحظة أن هنالك استثمارات حكومية عربية غير مباشرة وضخمة موجودة في عديد من البلدان العربية في شكل ودائع لدعم بنوك عربية وقروض حكومية -خلاف القروض التنموية- من الصعب تقديرها حالياً. كذلك ضعف الطاقة الاستيعابية وعوامل المناخ الاستثماري في العديد من الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية يجعل المقارنة غير عادلة.

تصبح المقارنة ذات معنى إذا ما قارنا الاستثمارات البينية المباشرة بحجم التجارة البينية العربية أو بحجم المعونات العربية أو المعونات عامة. وهنا نلاحظ أن رصيد الاستثمارات العربية حتى عام ١٩٨٧ والمقدر بـ ٦٩٥٠ مليون دولار يعادل ٤, ١٥٪ من إجمالي المعونات المقدمة في الفترة نفسها تقريباً من الدول العربية البترولية إلى الدول العربية الأخرى والمقدرة بـ ٤٨ بليون دولار [١]، علماً بأن المعونات التنموية يفترض أن تمهد الأرض للاستثمارات المباشرة الخاصة. وتلك نسبة أقل من نسبة الاستثمارات المباشرة إلى المعونات التنموية للدول النامية ككل والتي قدرناها من أرقام البنك الدولي [٧، ص ١٠]، بأنها تفاوتت من ٢٢٪ في عام ١٩٨٦ وظلت ترتفع إلى أن بلغت ما يقارب الـ ٩٠٪ في عام ١٩٩٣، وفي العلاقات الاقتصادية العربية يظل تنقل رأس المال التنموي الرسمي هو الطاغى في المعاملات الرأسمالية بين الدول وذلك شيء يحمد

للدول العربية المانحة حيث تحرك المعونات بقرار منها أما جذب الاستثمارات فذلك مهمة الدول المستقبلية .

وبينما كانت الاستثمارات العربية البينية المباشرة ثابتة في حجمها تقريباً نجد أن الاستثمارات المباشرة الوافدة إلى الدول النامية ككل كانت تتزايد بانتظام في الفترة تحت الدراسة، إذ قفزت من ١, ١٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ٣, ٥٦ بليون في عام ١٩٩٣ [٧، ص ١٠]، أي إنها صارت أكثر من خمسة أضعاف حجمها خلال الفترة. في حقيقة الأمر إن نصيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الاستثمارات المباشرة الكلية (عربية وأجنبية) يكاد يكون ثابتاً ما بين واحد واثنين بليون دولار في تلك الفترة [٧، ص ٨]، في الوقت الذي زادت فيه الاستثمارات المباشرة إلى كل البلدان النامية بمقدار ضخم وتضاءلت الحصة الكلية للدول العربية من حوالي ١٠٪ إلى ٥٪ من الاستثمارات الكلية المباشرة إلى جميع الدول النامية .

أما إذا قارنا التجارة بالاستثمار فستكرر الصورة نفسها، فقد قدرت بعض الدراسات [٨، ص ٢٣] أن الاستثمارات العالمية المباشرة كانت تعادل ٥٪ تقريباً من صادرات العالم السلعية في النص الثاني من الثمانينيات . وطبقاً للتقرير العربي الموحد [٩، ص ٤٦٠]، كانت التجارة العربية البينية تتفاوت ما بين ٥, ٩ بليون دولار إلى ١, ١١ بليون دولار في السنوات ١٩٨٩-١٩٩٢ وذلك ما يجعل نسبة الاستثمارات العربية البينية المباشرة إلى التجارة العربية البينية تتفاوت ما بين ٧, ٢٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٨, ٤٪ في عام ١٩٩٢ في تقديرنا، وتلك نسبة ليست سيئة لكنها تقل على المعدل العالمي علماً بأن حجم التجارة البينية العربية في حد ذاته ضعيف ولا يزيد كثيراً على ٧٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية [٩، ص ٩].

في ختام هذا الجزء نقول إن ثبات تدفق الاستثمارات العربية البينية في وجه تدهور جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية أمر يحمده للمستثمرين العرب الذين يجازفون بأموالهم في حين يحجم الآخرون، والأمر المدهش فعلاً ليس هو عدم نمو الاستثمارات البينية العربية في حين إن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية قفزت قفزة كبيرة، بل المدهش هو ثبات الاستثمارات البينية العربية في هذه الظروف . لكن ذلك يجب ألا يعمينا عن ضعف الاستثمارات العربية البينية إذا ما قارناها بالمعونات التنموية العربية والعالمية وبلاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ككل وبالتجارة العربية البينية على الرغم من ضعف الأخيرة . إن ضعف جاذبية الدول العربية

للاستثمارات الأجنبية والعربية أمر يجب أن يقلق صانعي السياسة خاصة في الدول المستقبلية .

مصادر الاستثمارات العربية البينية المباشرة

كما هو متوقع كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج (انظر الجدول رقم ٢) مصدر النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة وتكاد حصتها تقارب ثلثي الاستثمارات الصادرة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ . كذلك أتت دول الشام والعراق (الأردن، سوريا، فلسطين، لبنان والعراق) في المركز الثاني بين المجموعات المصدرة للاستثمارات بنسبة تفوق الخمس بقليل . ومع أن دول شمال أفريقيا تضم بينها دولاً بترولية (الجزائر وليبيا) ومتوسط الدخل الفردي فيها كمجموعة هو ثاني متوسط بين المجموعات الخمس ، إلا أنها كمجموعة كانت الثالثة في الترتيب وبنسبة ليست عالية : ٣, ٧٪ . ربما كان للنظم الاقتصادية (نظام التخطيط المركزي في بعض تلك الدول) وبعدها الجغرافي عن الدول العربية الأخرى دخل في ضعف إسهامها . وكانت مجموعة وادي النيل وكذلك الدول العربية الأخرى (اليمن، جيبوتي والصومال) أقل المجموعات إسهاماً وكلها دول ذات دخل فردي منخفض .

وعند النظر إلى نسب هذه المجموعات كمصادر للاستثمارات عبر الفترة نلاحظ تذبذباً في النسبة من عام لآخر لا تكاد تسلم منه مجموعة مع الاحتفاظ بالترتيب بين المجموعات لكننا مع ذلك نجد أن حصة دول الشام والعراق متزايدة بينما حصة دول مجلس التعاون متناقصة (مع احتفاظ المجموعة الأخيرة بالمركز الأول) وذلك بالرغم من القفزة الكبيرة في عام ١٩٩١ والتي هي سنة استثنائية كما ذكرنا . أما إذا نظرنا إلى الاستثمارات الصادرة من وجهة نظر قطرية فسنجد أن أكبر خمس دول مصدرة للاستثمارات خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ هي كما يلي :

المملكة العربية السعودية	١٠٧٦, ٨ مليون دولار
الكويت	٧٩٢, ١
الأردن	١٩٩, ٩
سورية	١٩٠, ٩
لبنان	١٧٥, ٤

جدول رقم (٢). الاستثمارات الصادرة كنسبة من الإستثمارات العربية البينة الكلية (نسبة مئوية).

النسبة المئوية (*)	إجمالي الفترة (ملايين الدولارات)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	السنة	المجموعة
٪٦٣,٣	٢٢٢٩,٩	٥٠,٢	٧٧,٩	٨٤,٢	٢٥٧,٩	٤٤٩,٧	٤٢,٩	٥٠,٤	٤٠,٤	٦١,٢	٢	دول مجلس التعاون
٪٢٠,٩	٧٣٥,٦	٣٩,٩	١٦,٢	٦,٥	٣٢,٦	٣٨,٣	٣١,٠	١٤,٤	١٥,١	٢٦,١	١	دول الشام والعراق
٪٢,٤	٨٤,٥	١,٦	٢,٥	١,١	١,٣	٥,٢	١,١	١٢,٠	٠,٢	٢,٤	٤	دول حوض النيل
٪٧,٣	٢٥٥,٩	٨,٤	٢,٩	٦,٤	٣,٥	١,٩	٢٣,٢	٦,١	١٠,٤	١٥,٤	٤	دول شمال أفريقيا
٪٠,٨	٢٧,٩	-	٠,٥	١,٤	٠,٥	٢,٩	٠,٧	٠,٢	٠,١	-	-	دول عربية أخرى
٪٥,٣	١٨٧,٦	-	-	٠,٤	٤,٢	١,٩	١,١	١٦,٩	٢٣,٧	-	-	مشروعات عربية مشتركة
٪١٠٠	٣٥٢١,٤	٪١٠٠,١	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	المجموع

المصدر: مأخوذة من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير نتائج الاستثمار في الدول العربية، سنوات متعددة، الكويت [٣].
 (*) حسبت بواسطة الكاتب من التقديرات الموجودة في التقارير مصدر هذا الجدول.

وتأتي ليبيا سادساً بـ ٨, ١٥١ مليون دولار متساوية تقريباً مع البحرين (٥, ١٥٠ مليون دولار). والأرقام حسبها الكاتب من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، [٣]. وتعد المملكة العربية السعودية هي المصدر الأول للاستثمارات البينية المباشرة، تليها الكويت. وعلى الرغم من أن إحصائيات الفترة قبل ١٩٨٥ غير متاحة إلا إن هنالك دراسة حديثة [١٠، ص ٢٩٩]، قدرت رصيد استثمارات حكومة الكويت التجارية المباشرة في الدول العربية بما يفوق مبلغ ٣, ٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ مما يوحي بأن حصة الكويت أعلى بكثير من رقم الـ ١, ٧٩٢ مليون دولار المذكور أعلاه خاصة إذا أخذنا في الاعتبار استثمار القطاع الكويتي الخاص^(٤). حقيقة الكويت صاحبة حصة كبرى في الاستثمارات العربية البينية والاستثمار المباشر في البلاد العربية كان ركيزة أساسية في سياستها الخارجية عبر عنها صانعو سياستها منذ أمد بعيد [١١، ص ١٤٧]. وكون الكويت استقلت قبل دول مجلس التعاون الأخرى بفترة (باستثناء السعودية) وبالتالي انتهت من البناء الداخلي في تاريخ أبكر وكذلك محدودية سوقها الداخلية، دفعها للاستثمار الخارجي منذ البداية. أما السعودية فقد ركزت على العون التنموي للبلاد العربية أكثر من الاستثمار المباشر وتركت ذلك للقطاع الخاص على الرغم من إن دورها في الاستثمار المباشر ليس صغيراً. وحتماً هنالك حجم كبير من الاستثمارات السعودية الخاصة في البلاد العربية متراكم منذ بداية الطفرة. في مصر مثلاً وطبقاً لرئيس الهيئة العامة للاستثمار المصرية كان الاستثمار العربي في مصر حوالي ثلاثة بلايين جنيهه تصل نسبة الاستثمار السعودي فيها إلى ٤٠ بالمائة من إجمالي الاستثمارات العربية [١٢].

دول مجلس التعاون الخليجي ليست المصدر الأساسي للاستثمارات البينية في الفترة تحت الدراسة فحسب، لكن قبل ذلك أيضاً كما أوضحت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار المذكورة سابقاً [٢، ص ١٧]، كانت تلك الدول المصدر لأكثر من ثلثي الاستثمارات في خمس من السبع دول التي شملتها تلك الدراسة، وذلك ليس بغريب لكن الغريب هو كون دول الشام والعراق كانت مصدراً أساسياً للاستثمارات البينية إذ تظهر من بينها ثلاث دول: الأردن وسوريا (٢) يمثل هذا المبلغ إسهامات في رؤوس أموال شركات في دول عربية لكن ذلك لا يعني أن كل تلك الأموال مستثمرة داخل البلاد العربية لأن الكثير من تلك الشركات أصول مستثمرة في أدوات مالية وودائع في الخارج.

ولبنان، ضمن أهم خمس دول مصدرة للاستثمارات البينية في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ م، بينما تأتي تلك الدول كمجموعة ثالثة في الترتيب بين المجموعات من حيث متوسط دخل الفرد ولا ينظر إليها عادة كبلدان ذات فوائض رأسمالية. ربما كان حجم إسهامها راجعاً لتطور الروح التجارية (Entrepreneurship) بين مواطني تلك الدول والتطور النسبي في التعليم فيها.

أما دول شمال أفريقيا فباستثناء ليبيا كانت كلها مصادر ضعيفة للاستثمارات بما في ذلك الجزائر التي دخل الفرد فيها عال في المتوسط. وأخيراً نجد دول وادي النيل والدول العربية الأخرى والتي كانت الأقل إسهاماً بين المجموعات وتضم هذه الدول فيما بينها أفقر الدول العربية ولا شك أن لمتوسط الدخل في الدولة شأن بكونها مصدراً لرأس المال أم لا.

المشروعات العربية المشتركة

تمثل المشروعات العربية المشتركة النواة والمكون الأساسي في الاستثمارات العربية البينية المباشرة وقد تم أغلبها مع الطفرة البترولية كاستجابة للوعي القومي ولترويج المنظمات العربية القومية للعمل العربي المشترك. ويوضح الجدول رقم (٣) أدناه المجموعات الأساسية في هذا المجال.

جدول رقم (٣). المشروعات العربية الاستثمارية المشتركة (*).

اسم الشركة	بلد المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
(أ) شركات منظمة الدول العربية المصدرة للبتروول (**)			
١ - الشركة العربية للاستثمارات البترولية	الرياض - السعودية	١٩٧٥	٤٠٠ مليون دولار
٢ - الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	المنامة - البحرين	١٩٧٤	٣٤٠ مليون دولار
٣ - الشركة العربية لنقل البترول	الكويت	١٩٧٢	١٥٠ مليون دولار
٤ - الشركة العربية للخدمات البترولية	طرابلس - ليبيا	١٩٧٧	١٥ مليون دينار ليبي
(ب) شركات أنشأتها منظمات الجامعة العربية (***)			
١ - الهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي	الخرطوم - السودان	١٩٧٧	١٠٠ مليون دينار كويتي
٢ - الشركة العربية للاستثمار	الرياض - السعودية	١٩٧٤	٢٩٠ مليون دولار
٣ - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	دمشق - سوريا	١٩٧٥	٥٩ مليون دينار كويتي

تابع - جدول رقم ٣ .

اسم الشركة	بلد المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
٤ - الشركة العربية لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية	عمان - الأردن	١٩٧٦	٥٩ مليون دينار كويتي
٥ - الشركة العربية للتعددين	عمان - الأردن	١٩٧٥	١٠ مليون دينار كويتي
٦ - الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	بغداد - العراق	١٩٧٨	١٠ مليون دينار عراقي
٧ - الشركة العربية لمصائد الأسماك	جدة - السعودية	١٩٨٤	٧٠ مليون ريال سعودي

(*) لا تشمل القائمة الشركات الثنائية بين دولتين عربيتين وهو نمط استثماري اتبعته أغلب دول النفط، كما لا تشمل الشركات التي أنشأتها مجموعات دول عربية مثل المؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الدولي والمجموعة العربية للتأمين (وثلاثتها في البحرين) والتي أنشأتها دول بترولية لأن مجموعة الشركات الأخيرة هذه لا تقتصر بالضرورة على أسواق الدول العربية. كذلك يقتصر الجدول على الشركات فقط لا المشاريع المشتركة الأخرى.

(**) المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك): تقرير الأمين العام السنوي العشريون، ١٩٩٣م/١٤١٤هـ.

(***) المصدر : التقارير السنوية للشركات المذكورة (١٩٩٣) والمرجعان [١٣، ١٤].

كما نرى من الجدول، مجموع رؤوس أموال هذه الشركات ضخمة ورأسمالها مجتمعة ٤, ٢ بليون دولار تقريباً. غير إن ذلك لا يعني إن كل تلك الأموال هي أموال مستثمرة في البلاد العربية بالرغم من أن ذلك هو الهدف الأساسي لهذه الشركات، إذ إننا مازلنا نجد من التقارير السنوية للشركات نسبة عالية من أصول هذه الشركات مستثمرة في أصول مالية خارجية وذلك لأنها شركات محافظة في سياساتها الاستثمارية ولأسباب تتصل بتوافر المشروعات ذات الجدوى والمناخ المناسب في الدول العربية بدرجة كافية. وفي دراسة حديثة لأداء الشركات الاستثمارية العربية المشتركة أشارت كاتبتهإلى ضعف استغلال هذه الشركات لقدراتها المالية [١٤، ص ٤٣]. ومع ذلك فقد قامت هذه الشركات بالدور الأكبر في الاستثمارات العربية البنينة. وبالرغم من عدم وجود أرقام تفصيلية نسبية يظل دور المشروعات المشتركة رائداً في هذا المجال. تمت

أغلب هذه الاستثمارات في السبعينيات وقل تدفقها بعد ذلك ويمكن القول إن استثمارات ما بعد ١٩٨٥ يغطي عليها القطاع الخاص .

الاستثمارات في المشروعات المشتركة تعكس قرارات سياسية فهي إذن أساساً قطاع عام وليست دوافعها كلها تجارية لكنها تدار على أساس تجاري ومطلوب منها تحقيق الربح كما يظهر من تقاريرها الختامية السنوية . وبالرغم من أن بعضها يعامل كشركات عربية بميزات متعددة تشمل معاملة مديريها كدبلوماسيين أحياناً وتلقى معاملة مميزة، لكنها لا تخضع لنفوذ المسؤولين الحكوميين في بلد المقر كما تخضع شركات القطاع العام المحلية إذ لها مجالس إدارتها الممثلة لمساهميها . وبالإضافة إلى الاستثمارات العربية المشتركة، هنالك شركات في دول عربية تسهم فيها دول عربية أخرى، خاصة الدول البترولية وبالرغم من أن هذه الشركات يفترض أن تدار تجارياً لكنها لا تخلو من دوافع سياسية في إنشائها وإدارتها .

توزيع الاستثمارات البينة الوافدة

التوزيع الجغرافي

هنا أيضاً نأخذ الدول كمجموعات أولاً ثم ننظر إلى بعض الأقطار، كل قطر على حدة . وطبقاً للإحصائيات كانت نسبة الاستثمارات الوافدة إلى كل مجموعة من الاستثمارات الكلية كما يظهر في الجدول رقم (٤) أدناه .

هنا أيضاً نلاحظ تذبذباً في حصة كل مجموعة من الاستثمارات الكلية من سنة لأخرى مما يصعب معه ملاحظة وجود أي اتجاه تصاعدي أو تنازلي في حصة كل مجموعة . وبينما كان تذبذب النسبة في الاستثمارات الصادرة يصحبه ثبات في المركز والترتيب لكننا لا نجد ثباتاً في المركز هنا . فبينما تتناوب مجموعتا دول مجلس التعاون ودول وادي النيل المركز الأول عموماً، فإن هناك سنة قفزت فيها الاستثمارات الوافدة إلى دول شمال أفريقيا إلى المركز الأول بين المجموعات هي سنة ١٩٨٨ . كذلك نلاحظ تناوباً في المراكز قبل الأخيرة ما بين مجموعة دول الشام والعراق ومجموعة دول شمال أفريقيا . أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد كانت دائماً أقل مجموعة تلقياً للاستثمارات البينة .

جدول رقم (٤) . التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية البينية الرائدة النسبة القوية من الإجمالي.

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	إجمالي الاستثمارات (*)	الاستثمارات (**) الرائدة
المجموعة										١٩٩٣	في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٥١١,٢	٣٥٣,٥	٢٣١,٣	٥١٦,٥	٧٥٧,٥	١٠١٦,٢	١٠٥١,٧	١٢٣,٩	٣٧,٤	١٠٨٧,١	كسبة من إجمالي الاستثمارات
دول الشام والعراق	٢,٥	١٦,٦	٨٢١,٨	١٣,٨	٦,٠	١١,٧	١,٨	٦,٣	١٦٣,٥	١٢٣,٥	%٤,٦
دول وادي النيل	٥٤,٠	٣٣١,٢	٣٣٧,٣	٣٣٢,٤	٣٠,٤	٦٢٣,٠	١٧٠,٦	٧٥,٢	٤٣,٢	١٧٣٣,٨	%٤٩,٢
دول شمال أفريقيا	٢٣٣,٠	١٣٣,٢	١٤٦,٦	١٤٧,٧	٤٧,٣	٤٣,٤	٢٣,٤	٦,٤	٨,٧	٤٦٦,٧	%١٣,٢
دول عربية أخرى	٩,٣	٠,٥	-	-	٢,٨	٠,٢	-	٣,٨	٤,٤	٧٢,٦	%٢,١
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٥٢١,٧	%١٠٠

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تقرير نتائج الاستثمار في الدول العربية (سنوات مختلفة) ، الكويت [٣].
 (*) حسبت بواسطة الكاتب .

وعند النظر إلى الفترة كلها ١٩٨٥ - ١٩٩٣ نجد من الجدول رقم (٤) أن دول وادي النيل حظيت بالنصيب الأكبر إذ تلقت استثمارات قدرها ٨, ١٧٣٢ مليون دولار أمريكي بنسبة تقارب نصف إجمالي الاستثمارات البينية الإجمالية خلال الفترة. وأتت مجموعة دول مجلس التعاون في المركز الثاني إذ وفدت إليها استثمارات تقدر بـ ١, ١٠٨٧ مليون دولار بنسبة ٣١٪ تقريباً وتلقت دول شمال أفريقيا استثمارات كلية بنسبة ١٣, ٢٪ مما وضعها في المركز الثالث بينما كانت مجموعة الشام والعراق في المركز الرابع وأخيراً مجموعة اليمن وجيبوتي والصومال في المركز الأخير.

أشار كثير من الدراسات إلى أن أهم ما يجذب الاستثمارات إلى دولة ما هو: حجم سوقها (الذي ينعكس في متوسط دخل الفرد)، والبنى الهيكلية فيها، وحجم المخاطر السياسية فيها التي تنعكس في استقرارها ونظرتها نحو دور القطاع الخاص^(٥). ونعقد أنه لا بد أن يكون لتلك العوامل دخل بالنسق الحالي. مجموعة الدول الخليجية ذات دخول عالية وبالتالي فهي ذات أسواق كبيرة كما أن تطور البنى الهيكلية فيها واستقرارها يجعلانها تستوعب حصة كبيرة. أما مجموعة وادي النيل فهي ليست عالية الدخل لكنها غنية بالموارد البشرية و/ أو الموارد الطبيعية، أما مجموعة الشام والعراق فهي رغم كون متوسط الدخل الفردي فيها أعلى من دول وادي النيل لكنها باستثناء الأردن ذات سياسات كانت لا ترى دوراً كبيراً للقطاع الخاص كما أن بعضها كان يعاني من قلاقل داخلية وخارجية. وينطبق السبب الأول على بعض دول شمال أفريقيا خاصة الجزائر وليبيا اللتين تتبنيان نظام التخطيط المركزي.

أما من حيث الحصص الفردية فقد كانت أكبر خمس دول عربية متلقية للاستثمارات البينية وحجم ما تلقتة بملايين الدولارات ونسبته كالاتي :

مصر	١٤٧٥,٧	مليون	(٤٢٪)
المملكة العربية السعودية	٣٩٩,٢	مليون	(١١,٣٪)
البحرين	٣١٢,٥	مليون	(٨,٩٪)

(٥) هنالك دراسات عديدة حول الموضوع تؤكد ذلك منها دراسة سابقة مشتركة للمؤلف [١٥]، وخير استعراض لهذه الدراسات نجده في دراسة حديثة لمركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية [١٦].

الإمارات	٢٩٠,٥	مليون (٢,٨٪)
السودان	٢٥٧,١	مليون (٣,٧٪)

وذلك خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ طبقاً لتقديراتنا المحسوبة من تقارير المؤسسة العربية عن مناخ الاستثمار في الدول العربية [٣]. حازت هذه الدول الخمس مشتركة على أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات العربية البينية بينما حازت مصر لوحدها على أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات. وفيما يختص بمصر يجب أن نلاحظ أن الفترة تحت الدراسة تشمل بعض سنوات المقاطعة السياسية والاقتصادية لمصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، فحصة مصر في عام ١٩٨٥ لم تكن شيئاً يذكر (حوالي ٢٪) لكنها ارتفعت بنسب عالية بعد ذلك، وفي سنة ١٩٩١ قفزت إلى ٧١٪ ويمكن القول إن الكويت والبحرين هما المصدر الأول لتلك الزيادة فقد ارتفعت استثمارات الكويت العربية السنوية من ٦٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ما يفوق نصف البليون دولار عام ١٩٩١ وزادت البحرين استثماراتها السنوية من ٢ مليون دولار إلى ١١٤ مليون في الفترة نفسها. وإذا تذكرنا أن عدداً كبيراً من مواطني الكويت لجأ إلى مصر في تلك الفترة وأن حكومة الكويت التزمت باستثمار نصف بليون دولار في مصر فسنفهم أسباب تلك الزيادة. لكن ومع استبعاد تلك السنة تبقى مصر أكبر دولة مضيضة للاستثمارات العربية.

عموماً نخلص من هذا الجزء إلى أن الاستثمارات العربية المباشرة تركزت أساساً في الدول الغنية ذات البنية التحتية المتقدمة نسبياً وفي الدول الغنية بالموارد الطبيعية و/أو البشرية وهي دول مستقرة سياسياً، بل إن السودان فقد الجاذبية التي كانت له في منتصف الثمانينيات بسبب عدم الاستقرار السياسي. وهذه الملاحظة تتسق مع ما وصلت إليه الدراسات الخاصة بمسببات الاستثمار في الدول المضيفة التي أشرنا إليها [١٦].

التوزيع القطاعي

هنا أيضاً لا نجد ثباتاً في أهمية القطاعات المختلفة من وجهة نظر المستثمر لكن يمكننا القول إن القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) تستحوذان على اهتمام المستثمرين أكثر من الخدمات (انظر جدول رقم ٥). والقطاعات السلعية تتطلب إنشاءات أكثر والتزامات أعمق وأطول عمراً من الخدمات وعلى العكس من ذلك

فالتجارة والمقاولات والقطاع المصرفي تأتي بشمارها في وقت أقصر ويمكن إنهاؤها كذلك في فترة أقصر مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة اللذين يتطلبان استثمارات طويلة الأجل . وعلى هذا يمكننا القول إن للمستثمرين العرب نظرة زمنية والتزاماً أطول بناءً على تركيزهم في الزراعة بداية والصناعة عموماً .

كذلك نلاحظ أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري الذي كان طاغياً في السنوات الأولى انخفضت نسبته تدريجياً إلى أن أصبح في النهاية يمثل أقل قطاع استحواداً على اهتمام المستثمرين العرب ، بينما الصناعة من الجانب الآخر شهدت تزايداً - رغم عدم اضطرابه - في أهميتها حتى أصبحت في الستين الأخيرتين أهم قطاع . الصناعة هي أيضاً الأولى طبقاً لدراسة برنامج الأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ [٢] ، ص ١٩] . ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى الاهتمام الذي كان سائداً في البداية بالزراعة والتركيز على الأمن الغذائي والدعوة إلى التكامل الاقتصادي حيث برزت بعض الدول في البداية - خاصة السودان - كدولة غنية بالموارد الطبيعية وذات مجال خصب للاستثمار الزراعي وكما رأينا فقد كانت حصة السودان من الاستثمارات الوافدة عالية في البداية (أكبر حصة بين الدول العربية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧) لكن مع الزمن تراجع ذلك الاهتمام . إضافة إلى ذلك فإن السودان ، أكثر بلد زراعي واعد ، تعرضت أوضاعه إلى شيء من عدم الاستقرار بعد ذلك . من الجانب الآخر لا بد أن يكون المستثمرون قد أصبحوا أكثر تقدماً وتمكناً من التقنية وبدأوا يميلون بعيداً عن القطاعات قليلة التقنية مثل الزراعة ونحو القطاعات الأكثر تقدماً تقنياً وعلى رأسها الصناعة .

ليس ذلك فحسب بل إن التحول من الزراعة إلى الصناعة يعكس أيضاً اهتماماً داخلياً ، فالدول المصدرة نفسها بدأت طاقتها الاستيعابية تزداد مع تحسن بناها الهيكلية وتطور أسواقها وصارت تميل أكثر إلى الاستثمار فيما بينها ، وهنا تأتي الصناعة كمجال محتمل أكثر من الزراعة في تلك الدول . كذلك يعكس هذا التحول التغير في النظرة السياسية بعد حرب الخليج الثانية الشيء الذي جعل بعض أهم الدول الزراعية تفقد جاذبيتها للمستثمرين العرب .

قطاع التجارة والمقاولات والخدمات أيضاً ازدادت أهميته خاصة فيما بعد حرب

جدول رقم (٥). التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية الليبية ١٩٨٥-١٩٩٣ (نسبة مئوية).

النسبة المئوية من إجمالي الفترة (*)	إجمالي الفترة (ملايين الدولارات)	السنة																				
		١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣										
الزراعة والثروة الحيوانية																						
والصيد البحري	٤٦٩,١	٣,٧	٢,٣	٠,١	١,٦	١٤,٣	٧,٩	٣٠,٥	٤٠,٣	٥١,٩												
الصناعة	١١٥٨,٤	٤٤,٧	٣٣,٦	٣٣,٦	٣٩,٠	٣٢,٨	٢٦,٧	٢١,٣	٢٦,٧	٣٠,٦												
القطاع المالي والمصرفي	١٠٠٢,٧	١١,٥	١٣,٣	٥٧,٥	٣٣,٧	٢٨,٧	٣٩,٦	١٨,٩	٠,٩	٧,٧												
التجارة والفنارات والخدمات	٦٧٣,٧	٣٦,٠	٥٥,١	٤,٧	١٦,١	١٦,٠	١٣,٦	٢١,٤	١٩,١	٦,٣												
القطاع السياسي والعقاري	٢١٨,٨	٤,١	٠,٧	٤,١	٩,٦	٨,٢	١٢,٢	٧,٩	١٣,٠	٣,٥												
الإجمالي	٣٥٢١,٧	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠												

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار : تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية . الكويت (أعداد سنوية مختلفة) [٣].
 (*) حسبت بواسطة الكاتب .

الخليج، ويعكس ذلك حركة إعادة البناء بعد الحرب والمشروعات المختلفة، كما يعكس أيضاً قدرات متزايدة للمستثمرين بالتعامل في مجال يتطلب تقنيات متقدمة وقدرات تنظيمية وإدارية عالية والمنافسة فيه حادة، أما قطاع المصارف والبنوك فبالرغم من تزايد أهميته مع السنين حتى فاق نصف الاستثمارات في عام ١٩٩١م لكنه تراجع بعد ذلك إلى مركز قريب إلى ما بدأ به في ١٩٨٥م، علماً بأن سنة ١٩٩١ كانت عاماً استثنائياً لا يُعتد به كثيراً.

ومن وجهة نظر إجمالية كانت الصناعة الأولى خلال الفترة بنسبة الثلث تقريباً ومن خلفها القطاع المصرفي والمالي بنسبة ٢٩٪ تقريباً ثم قطاع التجارة والمقاولات والخدمات ثم الزراعة (٣، ١٣٪) وأخيراً القطاع السياحي والعقاري. وكما لاحظنا استثمارات عام ١٩٩١ هي التي رفعت من حصة القطاع المصرفي حيث استثمرت فيه في ذلك العام أكثر من ٥٣٠ مليون دولار وهو رقم يفوق الاستثمارات البينية الإجمالية في أي سنة أخرى. وكانت الكويت هي المصدر الأكبر لذلك علماً بأن الاستثمارات المالية كانت دائماً المجال الطاغوي في استثمارات حكومة الكويت التجارية [١٠، ص ٣٠٠].

نخلص من هذا الجزء إلى أن الزراعة، وإن بدت الأكثر جذباً للمستثمرين في البداية، فقدت أهميتها للمستثمرين بعد ذلك بينما زاد اهتمامهم بالصناعة وإن القطاع المصرفي والمالي زاد الاهتمام به ثم تراجع ذلك الاهتمام في الستين الأخيرتين بينما زاد الاهتمام بقطاع التجارة والمقاولات والخدمات. وقد خلصنا إلى أن المستثمرين عموماً يميلون إلى الصناعة رغم ما تتطلبه من استثمار طويل الأمد في أصول ثابتة تجعل الانسحاب السريع غير ممكن. يوحي ذلك بأن المستثمرين العرب ليسوا «بالجن» الذي يعتقد البعض أحياناً.

الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة محددة عن الاستثمارات البينية العربية تختص بحجمها ومصدرها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي وإلى الكشف عن أي نسق في ذلك، كما ناقشت وضعها وبعض مسباته. فيما يختص بحجمها وجدت

الدراسة أن حجم الاستثمارات البينية العربية المباشرة صغير نسبياً مقارنة مع التدفقات الأخرى المشابهة عالمياً لكنها وجدت أن ذلك الحجم ثابت نوعاً ما . وفيما يختص بمصدر الاستثمارات البينية الأساسي وجدت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي المصدر الأول والأساسي كما هو متوقع تليها دول الشام على غير المتوقع . وفيما يختص بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الوافدة كانت دول وادي النيل خاصة مصر هي الأكثر جذباً تليها دول مجلس التعاون الخليجي . أما التوزيع القطاعي فقد وجدت الدراسة أن الصناعة هي أكثر المجالات التي يميل إليها المستثمرون وخلفها كانت الاستثمارات المصرفية والمالية بينما تراجعت الزراعة بعد أن كانت تجدها اهتماماً طائفاً في البداية .

الاستثمارات العربية منخفضة لأن الطاقة الاستيعابية منخفضة في الدول العربية ، وكما لاحظت دراسة Root and Ahmed [١٥ ، ص ٧٦٦] إن الاستثمار المباشر مثل التجارة يميل إلى التركيز بين الدول الغنية ، لأن الاستثمار يبحث عن الأسواق وما زالت الأسواق العربية محدودة وذلك كان أحد الأسباب التي دفع بها المستثمرون اليابانيون في الملتقى الخليجي الياباني قبل فترة عندما ووجهوا بانخفاض استثماراتهم في دول الخليج [١٧] . كذلك للسياسات الاقتصادية الليبرالية دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي بينما تتبع عدة دول عربية سياسات التخطيط المركزي وذلك إلى عهد قريب ، الشيء الذي ينفر منه المستثمرون عرباً كانوا أم أجانب . ومع الاتجاهات العالمية التي تزيد فيها الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية عموماً لكنها تنخفض في الشرق الأوسط ، كان من المدهش أن الاستثمارات العربية ظلت ثابتة نوعاً ما في حجمها المطلق .

أما من حيث التوزيع الجغرافي للاستثمارات الوافدة فهي متجهة طبيعياً إلى الدول ذات الدخل العالي أو الدول الغنية بالموارد البشرية والطبيعية وهي دول مستقرة سياسياً أو كانت . ومن الناحية القطاعية وجدنا الصناعة هي الأكثر جذباً ومدلول ذلك لنا أن المستثمرين العرب حين يستثمرون لا يخشون الالتزامات طويلة الأمد وتلك التي تتطلب قدرات تنظيمية وتقنية أكبر نسبياً .

مع كل ذلك هنالك مسيبتات أخرى للنسق الملاحظ ليس من الممكن الدخول فيها في هذه الدراسة حيث إنها كما قلنا أساساً دراسة وصفية للوضع الراهن وتبقى المسيبتات مجال دراسات مستقبلية أخرى . ولأننا لم ندخل فيها يصبح من الادعاء التوصية باتباع

سياسات معينة لكننا لا نشك في أن حجم الاستثمار العربي البيني من الممكن أن يكون أكبر كثيراً مما هو عليه الآن، لكن الشعارات والتمنيات لن تحققه. عموماً نعتقد أن حجم السوق موجود والبنى الهيكلية في تطور، يبقى بعد ذلك الاستقرار السياسي واتباع السياسات الملائمة الدائمة وذلك أمر سهل القول صعب التطبيق. لكننا ندعو إلى المزيد من السياسات الاقتصادية التحررية نحو المستثمرين الأجانب والمحليين بإعطاء دور أكبر لقوى العرض والطلب على أن تكون محكومة، وخير مثال هنا هو دول شرق آسيا التي فتحت الباب للإستثمارات الأجنبية لكن تحت ظل قيود محددة كما فعلت أيضاً تشيلي لا المكسيك [١٨] التي أطلقت العنان لرأس المال دون قيود تذكر ووجدت نفسها فجأة مهددة مع أول أزمة بينما تحسبت تشيلي لهروب رأس المال. وحتماً هنالك حاجة لاتباع سياسات الاستهداف والترويج التي تدعو لها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لاجتذاب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى الدول العربية [١٩].

أخيراً ينبغي أن نذكر دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تشجيع الاستثمارات البينية وتقليل حجم المخاطر فيها، وهي بالإضافة إلى تقديم الضمان ضد المخاطر السياسية تعمل على نشر الوعي الاستثماري والتعريف بالدول والفرص الموجودة بل إنها أصبحت من أهم مصادر المعلومات. وعلى الرغم أنه من الصعب الحكم دون دراسة بأن وجودها هو السبب في كثير من الاستثمارات، لكن يكفي اعتمادنا الكبير عليها في المعلومات لتوضيح أهمية دورها.

المراجع

[١] Boogaerde, P.V. *Financial Assistance from Arab Countries and Arab Regional Institutions*. Occasional

Paper No. 87. Washington, D.C: The International Monetary Fund, 1991.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار : دراسة تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العربية، المجلد الأول، الكويت، ١٩٨٩.

[٣] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت، إصدارات سنوية مختلفة.

- The International Monetary Fund. *The Balance of Payments Yearbook*. Washington, DC. 1985, 1986 and [٤]
1987 issues.
- *Foreign Private Investment in Developing Countries*, Occasional Paper No. 33. Washington, [٥]
DC, 1985.
- [٦] صندوق النقد العربي. العلاقات المالية العربية الأوربية وقيام السوق الأوربية الموحدة. أبو ظبي،
١٩٩١ م.
- The World Bank ,World Debt Tables. *External Finance for Developing Countries 1993-94*, Vol. 1. [٧]
Washington D.C., 1993.
- [٨] أحمد، أحمد عبدالرحمن. مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية. الرياض: دار المريخ للنشر،
١٩٩٤ م.
- [٩] صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية
المصدرة للبتترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، أبو ظبي، ١٩٩٣ م.
- Ahmed, A.A. "Kuwait Public Commercial Investments in Arab Countries." *Middle Eastern Studies*, [١٠]
Vol. 31, No. 2, 1995, pp. 293-306.
- El-Mallakh, R. *Kuwait: Trade and Investment*. Boulder, Colorado: Westview Press, 1979. [١١]
- [١٢] الحياة، ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، العدد رقم ١٠٩٠٥.
- [١٣] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة): الشركات العربية المنبثقة عن مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية. عمان: ١٩٨٢ م.
- Ali, A.E. "Arab Investment Companies: Types, Functions, and Performance." *Journal of Arab Affairs*. [١٤]
Vol. 11, No. 1, 1992, 34-53.
- Root, F. and Ahmed, A. "Empirical Determinants of Manufacturing Direct Foreign Investment in De- [١٥]
veloping Countries", *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 27, No. 4, 1979, 751-767.
- United Nations Center on Transnational Corporations. *The Determinants of Foreign Direct Investment: [١٦]
A Survey of The Evidence*. New York: The United Nations, 1992.
- Arab News*, 8 Nov. 1994. [١٧]
- Business Week*, International Edition, May 22, 1995. [١٨]
- United Nations Industrial Development Organization. *Guidelines for Investment Promotion Agencies*. [١٩]
Vienna: The UN, 1994.

Inter-Arab Direct Investments Size, Source and Distribution

Ahmad A. Ahmad

Business Administration Dept., College of Administrative Sciences,

King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received 6/2/1416; accepted for publication 29/8/1416 A.H.)

Abstract. This study seeks to answer specific questions about inter-Arab investment relating to its size, source and distribution and to discover any underlying patterns and shed light on its causes. The study found inter-Arab investment flows to be small though constant, by comparison to similar flows. As far as its sources the Gulf Council states as a group ranked first especially Saudi Arabia and Kuwait, which is as expected. Mesopotamian countries (especially Syria, Lebanon and Jordan) surprisingly ranked second as a group. With respect to the geographical distribution the Nile valley countries, especially Egypt dominated, followed by the Gulf Council countries. In sectoral distribution, industry ranked first followed by banking and financial services while agriculture, dominant in the beginning, was relegated to last by the early 1990.

While not delving deep into the determinants of the existing pattern the study pointed to the evidence from previous studies which emphasized the market size, political stability and economic policy as major determinants. Hence the burden is on the recipient countries (and not the source countries) to undertake the needed policy reforms to attract both foreign and Arab investors. The latter have the surplus and no cultural obstacles to deter them, but investment policies can deter. The study also concluded that Arab investors tend to invest in the more risky real sectors like industry and agriculture more than in monetary sectors which suggests that they are more willing to take risk and invest in fixed long term assets.

